المباحث الدلاليَّة في نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول لفخر المحقِّقين الحِلِّيِّ

أ.د. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل/ كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة

م.م. نبراس حسين أيُّوب

المديرية العامَّة لتربية بابل

Semantic Research at Nihayat Al-Mamul fi Sharh Mabadi Al-Usul by Fakhr Al-Muhaqiqin Al-Hilli

Prof. Dr. Hashem Jaafar Hussain

University of Babylon/College of Education for Human Sciences

Asst. Lect. Nibras Hussein Ayoub

General Directorate of Education of Babylon

ملخَّص البحث

يـدرس البحث المباحث اللغويَّة الدلاليَّة في كتـاب من كتب أصول الفقه، عنوانه (نهايـة المأمـول في شرح مبـادئ الوصـول إلى علم الأصـول) للعلَّامة فخـر المحقِّقين (محمَّد بن الحسـن بن يوسـف بن عـليّ المُطهَّر، المولـود في الحِلَّة عام ٦٨٢هـ، والمتوفَّى في سـنة ٧٧١هـ)، وهو من أشـهر علماء الإماميَّـة وفقهائهم في القـرن الثامن الهجريّ، وصاحبُ الكَثرةِ الكاثرةِ من المؤلَّفات، التي تنوَّعت مادَّتُها بين المنقول والمعقول، ومنها هـذا الكتـاب، لخَّص فيه المباحـثَ الكلاميَّةَ والمطالـبَ الأصوليَّةَ في فصـولٍ، مع إيجازٍ واختصار.

وقد اشـتملت تلك الفصول عـلى مباحثَ لغويَّـةٍ دلاليَّةٍ كثـيرةٍ، كأصل اللغات، وتقسـيم الألفاظ، وظواهر اللغة: من الاشـتراك اللفظي، والحقيقة والمجاز، ودلالات قسـمٍ مـن حـروف المعـاني، ودلالات الأمـر والنهـي والـشرط والاسـتثناء، وغـير ذلك.

فوقـع اختيار الباحثَينِ على جملةٍ من هذه المباحث، التي كان لفخر المحققين نصيبٌ وافرٌ في تجلية غوامضها، بعد مفاتشة رأي المُصنِّف وغيرِه فيها، ثمَّ استنباط رأيٍ مستقلٍّ بأدلَّةٍ معتبرةٍ، فرصفا بحثًا في ذلك وَسَـمَاهُ بـ(المباحـث الدلاليَّة في نهاية المأمول في شرح مبـادئ الوصول لفخر المحقِّقـين الحِلِّيِّ)، كان لهما فيـه وقفاتٌ هنا وهنـاك، وأخذٌ ورَدٌّ وترجيحٌ، تبعًا لما توافر لهما من أدلَّةٍ علميَّة.

وقد قُسِّمَ البحث، بعد جمعِ مادتِه، على ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: الكلام وحقيقته.

المطلب الثاني: الحقيقة والمجاز.

المطلب الثالث: دلالة حروف المعاني.

الكلمات المفتاحيَّة: الدلالة، أصول الفقه، فخر المحقِّقين، شرح، نهاية المأمول.

Abstract

The research studies semantic linguistic research in a book of Principles of jurisprudence, titled (nihayat almamul fi sharh mabadi alwusul 'iilaa eilm al'usul) by the scholar Fakhr Al-Muhaqiqin (Muhammad bin Al-Hasan bin Yusuf bin Ali Al-Mutahar,who born in Hilla in the year 682 A.H, and died in the year 771 A.H, and he is one of the most famous scholars And jurisprudence of the Imamiyyah in the eighth century A.H, and owner of a large number of books, whose material varied between the narration and the sensible, including this book, in which he summarized theological research and fundamentalist demands in chapters, with brevity and brevity.

These chapters included many linguistic-semantic topics, such as the origin of languages, the division of expressions and language phenomena: from verbal association, truth and metaphor, and the semantics of a section of the letters of meanings, and the indications of command and prohibition, condition and exception, and so on.

So the researchers chose a number of these topics, which Fakhr Al-Muhaqiqin had an ample share in revealing its ambiguities, after examining the opinion of the compiler and others in it, then deducing an independent opinion with considerable evidence, so they arranged a search in that and called it (semantic research at Nihayat Al-mamul fi Sharh Mabadi Al-Usul by Fakhr Al-Muhaqiqin Al-Hilli) in which they had pauses here and there, taking and turning and weighting, according to the scientific evidence available to them. The research was divided, after collecting its material, into three topics:

The first topic: speech and its truth.

The second topic: truth and metaphor.

The third topic: the significance of the letters of the meanings.

Keywords: significance, fundamentals of jurisprudence, Fakhr Al-Muhaqiqin, explanation, Nihayat Al-mamul.

المقدِّمة

الحمـدُ لله الواحـدِ الأحدِ، الفردِ الصمدِ، والصلاةُ والسـلامُ عـلى النبيِّ أحمد وآله الميامين الخُلَّد.

أمَّـا بعد: فمِـن العلوم الجليلةِ القـدر، الشريفةِ الذكـر، علمُ أصول الفقـه، المُقرِّر لأحكام الدين، المُشرِّع للعلم بالمعارف الإلهيَّة والأصول الاعتقاديَّة.

ولمكانةِ هذا العلم الجليل، يَمَّمَ العلماءُ وجوهَهم شطرَه، ووجهوا هممَهم لتحصيل فوائدِه، فكدُّوا الذِّهنَ، وشاقُّوا النفس، وكابدوا المطالعةَ والمذاكرةَ، والتأليفَ والتصنيفَ، بين مُطوَّلٍ، ومُلَخَّصٍ، ومَتْنٍ، وشرحٍ، وحاشيةٍ، ومنظومةٍ. وما كَلَّتْ أقلامُهم، كابر عن كابر، في جيلٍ بعد جيل، شـادوا أُسَّ البناء، وأحسـنوا الإنشاء، فاسـتحقُّوا عليه الثناء، والتبجيلَ والإطراء.

وكان مِن أعلاهم همَّةً وأشدّهم عزيمةً العَيْلَمُ العلَّامةُ ابنُ المُطهَّر الحِلِّيّ(ت ٧٢٦هـ)، صاحـبُ الكَثرةِ الكاثرةِ من المؤلَّفات، التـي تنوَّعت مادَّتُها بين المنقول والمعقول، ومنها كتابـه (مبـادئ الوصـول إلى علم الأصـول)، لخَّص فيه المباحـثَ الكلاميَّـةَ والمطالبَ الأصوليَّةَ في فصولٍ، مع إيجازٍ واختصار.

وقـد وقف عـلى مباحثِه جمـعٌ من أعيـان الأماميَّة، فاسـتحبُّوا تفصيلَهـا، وموافاةَ دقائقِهـا، فسـألوا عَيْبَةَ علمِ العلَّامةِ، وتلميذَه، ومَكْمَـنَ سرِّ أسرارِه العلميةِ، ابنَه الهُمَامَ، نـبراسَ المجتهديـن، وفخـرَ المحقِّقين، أبا طالب، محمَّد بن الحسـن بن يوسـف بن عليّ

المُطهَّـر، المولـود في الحِلَّة عام (٦٨٢هـ)، والمتوفَّى في سـنة (٧٧١هـ)، من أشـهر علماء الإماميَّـة وفقهائهم في القرن الثامن الهجريّ، تلمـذَ على أبيه يافعًا فوعى، وألمَّ من علوم عصرِه فاكتفى، وألَّفَ في مجالاتٍ علميَّةٍ متنوِّعة فأوفى، وحَظِيَ بين علماء عصره بالمنازل العُلى.

سـألوه أن يشرح كتاب والـده، فانبرى إلى إجابتهم بكتابٍ سـمَّاه (نهاية المأمُول في شرح مبـادئ الوصـول)، وهـو شرحٌ بـ(قال، أقـول)، شَرَحَهُ شرحًا شـافيًا، ووضَّحه إيضاحًـا كافيًا، مع المحافظة على ترتيبِ أصلِ الكتـاب وتبويبه في فصولٍ مُعَنوَنةٍ، ذات مباحـثَ مُسَـوَّمةٍ، قد تنوَّعـت مطالبُها وتوزَّعت بين علـوم الشريعة: من لغـةٍ، وفقهٍ، وأصولٍ، وتفسيرٍ، وغيرِ ذلك.

وقد اشـتملت تلك الفصول عـلى مباحثَ لغويَّـةٍ دلاليَّةٍ كثـيرةٍ، كأصل اللغات، وتقسـيم الألفاظ، وظواهر اللغة: من الاشـتراك اللفظي، والحقيقة والمجاز، ودلالات قسـمٍ مـن حـروف المعـاني، ودلالات الأمـر والنهـي والـشرط والاسـتثناء، وغـير ذلك.

فوقـع اختيار الباحثَينِ على جملةٍ من هذه المباحث، التي كان لفخر المحققين نصيبٌ وافرٌ في تجلية غوامضها، بعد مفاتشة رأي المُصنِّف وغيرِه فيها، ثمَّ استنباط رأيٍ مستقلٍّ بأدلَّةٍ معتبرةٍ، فرصفا بحثًا في ذلك وَسَـمَاهُ بـ(المباحـث الدلاليَّة في نهاية المأمول في شرح مبـادئ الوصول لفخر المحقِّقـين الحِلِّيِّ)، كان لهما فيـه وقفاتٌ هنا وهنـاك، وأخذٌ ورَدٌّ وترجيحٌ، تبعًا لما توافر لهما من أدلَّةٍ علميَّة.

وقد قُسِّمَ البحث، بعد جمعِ مادتِه، على ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: الكلام وحقيقته.

المطلب الثاني: الحقيقة والمجاز.

المطلب الثالث: دلالة حروف المعاني.

ولا يسع الباحثان إلَّا أن يتقدَّما بالامتنان والعرفان، والشكر والتقدير، لجناب الشيخ (حميد رمح الحِلِّيّ)، لتفضُّله عليهما بالنسخة التي حقَّقها من كتاب (نهاية المأمول) لفخر المحقِّقين، نسأل الله أن يُسدِّدَ خُطاه، وأن يديمَ عليه آلاه، وأن يوفِّقه لما يُحبُّه ويرضاه.

والحمدُ لله أوَّلًا وآخرًا.

المطلب الأوَّل

الكلام وحقيقته

حقيقة الكلام

قال فخر المحقِّقين: «أقول: اختلف الناس في الكلام، فذهبت الأشاعرة إلى أنَّه مشترَك بين المعنى القائم بالنفس، وبين الأصوات المقطَّعة المسموعة، والمعتزلة نفوا الأوَّل، وعرَّفوه بأنَّه المنتظم من الحروف المسموعة المتميِّزة، المتواضَع عليها إذا صدرت عن قادرٍ واحد...»[1].

ويبدو أنَّ الأصوليِّين يُطبِّقون على هذا الحدِّ، إذ ورد عند المحقِّق الحِلِّيّ (ت ٦٧٦هـ) ما نصُّه: «الكلامُ هو: ما انتظمَ مِن حرفَينِ فَصاعدًا، مِن الحروفِ المَسموعةِ المُتواضعِ عليها، إذا صَدرتْ من نَاظمٍ واحدٍ»[2].

وهذا الحدُّ يرتبط مع مسألة (المعنى)، وهي تَرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بمفهومِ الكلامِ؛ لأنَّ الكلامَ هو المنطلقُ الأساسيّ لدراسةِ المعنى، وليس اللغةُ بوصفِها نِطاقًا ثابتًا، فالكلامُ هو حَدثٌ لغويٌّ عارضٌ، ودراسةُ المَعنى تُعنى بدراسةِ ثُنائيةِ (اللفظ، والمعنى) في نَظمٍ عارضٍ حَادثٍ، لا يُمكنُ أنْ يُفهمَ إلَّا في ظلِّ هذه الأُطُر:

(١) نهاية المأمول في شرح مبادئ الأصول: ٧٣-٧٤.
(٢) معارج الأصول: ٧٧.

١. ثنائيةُ اللفظِ ومعناهُ وما يَنتجُ عنهما من نَظمٍ وتَركيبٍ.

٢. الحروفُ المسموعةُ، أي المعقولة.

٣. المواضعةُ ووحدةُ النَّظمِ.

فالنظريَّةُ الدلاليَّةُ عند الأصوليِّين قائمةٌ على ما يَنتجُ من النظمِ المُتمثلِ بثنائيَّةِ (اللفظ والمعنى)، التي عُبِّرَ عنها بما انتظمَ من حرفَينِ، وهذانِ الحرفانِ إنْ كانا مُختلفَينِ نَتجَ لفظٌ دالٌّ على معنى، وهذا المعنى علاقتُهُ معَ اللفظِ علاقة وَضعيَّة جعليَّة تعهُّديَّة، وبَعدَها تَتشكَّلُ ثلاثيَّةٌ (دالٌّ ومَدلولٌ ودَلالةٌ). فهذا الإطارُ يُفضي عن دلالةٍ نَتجتْ من الانتظامِ، ذلك: «أنَّ الكلمةَ المُركَّبةَ من حرفَينِ فصاعدًا كلامٌ»[١].

والإطارُ الثاني مُهمٌّ أيضًا في النظريَّةِ الدلاليَّةِ، فالحَرفُ المَسموعُ، أي المَعقولُ المَلفوظُ، وهو الحرفُ الظاهرُ، إذ لا وجودَ لحرفٍ خفيٍّ آخرٍ، هو الذي يُؤدِّي غرضَهُ الذي تَتمُّ به الفائدةُ[٢]، فالحَرفُ المَسموعُ يَدلُّ على الكلامِ حقيقةً[٣]، ولهذا فالحروف المنتظمة المسموعة لها أهميَّتها في الدلالة.

والإطارُ الثالثُ: المُواضعةُ ووَحدةُ النَّظمِ، وما له مِن صِلةٍ في الدلالة، والنظريَّةَ الدلاليَّةَ تَكشفُ لنا أنَّ الناظمَ عندَما سَبكَ نَظمَهُ ووحَّدَهُ، كان عالِمًا بدَلالةِ اللفظِ على مَعناه، وإنَّما تَحصلُ هذه المعرفة نَتيجةً لعاملٍ خارجيٍّ يتعلَّق بالمواضعة على هذه المعرفة، المُعَبَّر عنها بالوضعِ[٤].

(١) التقرير والتحبير: ١/ ٨٧.

(٢) ينظر: البحث الدلاليّ عند المعتزلة: ٤٠، رسالة دكتوراه، عليّ حاتم الحسن، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩م.

(٣) يُنظر: شرح مختصر الروضة: ٢/ ١٤.

(٤) ينظر: بحوث في علم الأصول: ١/ ٧٢.

فهذه الأطـرُ بمنزلةِ الحُكمِ على الحقيقةِ الكلاميَّةِ للبشر، مع اسـتبعادِ ما يَصدرُ من غيرِهـم، كالطيورِ مثلًا، وإنْ كانَ مَنظومًا مِن حرفَـينِ أو حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّ مَنطقَ الطيرِ لا يُسـمَّى كلامًا[1]. وبعدَها يُمكنُ تَحديدُ طبيعةَ الكلامِ البشري، بأنَّهُ حروفٌ مَنظومةٌ ومَسـموعةٌ وصادرةٌ مـن نَاظمٍ. وعلماء الأصـول، ومنهم فخر المحقِّقـين، يَنزعُون إلى النظرِ العقليّ الاسـتدلاليّ؛ لِيُثبتَوا رأيَهُم في مفهومِ (الكلامِ)، فانتظامُ الحروفِ المَسموعةِ هـي مَرحلةُ تأليفٍ لكَينونةِ الكلامِ لكي يُصبحَ كلامًا مَعقولًا مُتداوَلًا، وهذا ما يُسـمَّى بـ(الحُدوث)، لذلكَ تَنبني دلالة الكلامِ على مفهومِ الحُدوثِ؛ لأنَّ الكلامَ يَجبُ أنْ يكونَ لـهُ تَرتيبٌ في الحُـدوثِ مَخصوصٌ ليُفيدَ وليَدلَّ، فإنَّا نَعلمُ أنَّ هـذهِ الحروف إذا لم تَترتَّب تَرتيبًا مَخصوصًا، لم يُستَفَدْ منها في شيءٍ[2].

تعريفُ الكلامِ

اختلفـتْ اصطلاحـاتُ اللغويِّـينَ والنحويِّينَ في تَعريـفِ الكلامِ، فعنـدَ اللغويِّينَ يَشـملُ الكلامُ ما يَحسـنُ السُـكوتُ عليهِ، وما لا يُفهمُ منهُ معنى، أو لا يَحسنُ السُكوتُ عليـهِ[3]، بخـلافِ النحويِّـينَ، فـلا يَدخلُ عندَهـم فيهِ إلّاَ مـا يُفهمُ منهُ معنى يَحسُـنُ السُكوتُ عليهِ[4].

أمَّا عندَ الأصوليِّينَ، فقد أُشـتُهِرَ للكلامِ حَدٌّ، كَادَ أنْ يَكونَ مَقطوعًا بِحُسنِهِ، وهو: «ما انتظمَ من الحروفِ المَسـموعةِ»[5]، وجاءَ مِن بعدهِ من حيث الشُّـهرةِ حَدٌّ لا يَختلفُ

(١) ينظر: نهاية المأمول: ٧٤.
(٢) يُنظر: المحيط بالتكليف: ٣١٩، ونهاية المأمول: ٧٥.
(٣) يُنظر: الصِّحاح، (ك ل م): ٥/ ٢٢٣.
(٤) ينظر: شرح المفصَّل: ١/ ٧٢.
(٥) المعتمـد: ١/ ٩، وينظـر: معـارج الأصـول: ٧٧، والتقريـر والتحبير: ١/ ٨٧-٨٨، وإرشـاد الفحول: ١/ ٨٠.

كثيرًا عنهُ، وهو: «ما انتظمَ من حرفينِ فصاعدًا، من الحروفِ المسموعةِ المتواضعِ عليها، إذا صَدرتْ من ناظمٍ واحدٍ»(١). وذَكرَ الغزاليُّ (ت٥٠٥هـ) للكلامِ حَدًّا قريبًا جدًّا بمعناه ولفظِهِ من علمِ الدَلالةِ، قَالَ فيه:«مَدلولُ أماراتٍ وُضِعَتْ للتفاهمِ»(٢)، وفيه يَقتربُ من السياقِ، ودلالتِهِ في قولِه: (أمارت)؛ لأنَّ الأماراتِ قرائنٌ، فكأنَّهُ يَرى الألفاظَ والمعاني قرائنَ وُضِعَتْ للتفاهمِ.

ويبدو أَنَّ الانتظامَ هو التأليفُ، جاء في التقريرِ والتحبيرِ: «والتأليفُ وإنْ كانَ حقيقةً في الأجسامِ، لكنَّهُ يُطلقُ على المُتألَّفِ من الحروفِ تشبيهًا بها»(٣)، فالتأليفِ هنا في الحروفِ. وفي قبالةِ هذا فإنَّ الشوكانيّ (ت١٢٥٠هـ) يَرى أنَّ الانتظامَ للأصواتِ، أي إنَّ دلالةَ (ما انتظمَ)، هي التأليفُ للأصواتِ المُتواليةِ على السمعِ(٤).

ودلالةُ الانتظامِ عندَ بعضِ النحويِّينَ هي أيضًا التأليفُ، ولكنَّه مغاير للتأليف في الحروفِ وفي الأصواتِ، إذ هو تأليفٌ حاصلٌ بوقوعُ الإلفةِ بينَ الجزأينِ؛ لأنَّ التأليفَ هو تَركيبٌ وزيادةٌ(٥)، ووقوعُ الإلفةِ بيَن الجزأينِ فسَّرَه السيوطيّ (ت٩١١هـ) بقوله: «إنَّ التأليفَ هو الجزءُ الصوريّ للفظِ المُركَّبِ، أي التأليفُ بينَ الأجزاءِ الماديَّةِ للَّفظِ، فتتكوَّنُ صورةٌ صوريَّةٌ، وكذلكَ لمعنى المركَّبِ جزءٌ صوريٌّ وجزءٌ ماديٌّ، والأجزاءُ الماديَّةُ من اللفظِ تَدلُّ على الأجزاءِ الماديَّةِ من المعنى، والجزءُ الصوريُّ منهُ يَدلُّ على الجزءِ الصوريُّ من المعنى بالوضعِ»(٦).

(١) العدَّة في أصول الفقه: ١/ ٢٨، وينظر: معارج الأصول: ٧٧، والتقرير و التحبير: ١/ ٨٧-٨٨، وإرشاد الفحول: ١/ ٨٠.
(٢) المنخول: ١٦٦.
(٣) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام: ١/ ٨٧-٨٨.
(٤) ينظر: إرشاد الفحول: ١/ ٨٠.
(٥) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك: ١/ ٢٤.
(٦) المزهر: ١/ ٥٤.

أمَّا فخر المحقِّقين، فرأى أنَّ عمليَّةَ النَّظمِ تتوافرُ في الحروفِ والأصواتِ، وقَصَدَ بالحروفِ المنظومةِ نَفسَ الحروفِ، وبالحروفِ المسموعةِ (الأصوات)؛ لأنَّ عمليَّةَ النظمِ التي تَلحقُ الحروفَ تُؤكِّدُ علاقةَ الزمنِ، أي إنَّها تُعبِّرُ عن عمليَّةٍ تتابعٍ مُتقنةٍ في خَلقِ الحروفِ وتواليها؛ لِتتكوَّنَ منها الكلماتُ التي تَنتظمُ هي أيضًا في جُملٍ، ومن ثَمَّ في نصوصٍ، وهذا التأليفُ يشبهُ ائتلافَ الجواهرِ المفردةِ بعضها مع بعضها الآخر[1].

وكان عبد السلام بن محمَّد بن عبد الوهاب الجبائيّ (ت ٣٢١هـ)، من قبلُ، قد جَمعَ بينَ الحروفِ والأصواتِ في قولِه: «إنَّ الحرفَينِ والحروفَ متى حَصَلَ فيها هذا الضَّربُ المَعقولُ من النظامِ، فيَجبُ كونُها كلامًا، ولا يَكونُ بهذه الصفات إلَّا وهو أصواتٌ مقطَّعةٌ»[2].

والمحقِّقُ الحِلِّيّ، أيضًا، قد نَعتَ الكلامَ بالانتظامِ، وهذا النعتُ على سبيلِ الحقيقةِ تَشبيهًا لهُ بالتأليفِ الحاصلِ في الجواهرِ، وعمليةُ النَّظمِ التي تَتعلَّقُ بالكلامِ تَنضوي على وفقِ مَفهومِ المحقِّقِ تحتَ مفهومِ التتابعِ أو التوليدِ الزمانيّ، فثَبتَ أنَّ الحروفَ والأصواتَ يَحدثُ فيها التأليفُ[3].

وخالف في ذلك القاضي عبد الجبَّار (ت٤١٥هـ)، فرأى التأليفَ في الحروفِ لتكوين الكلام لا يصحُّ، قال: «فأمَّا قولُ مَنْ قال: إنَّ الحروفَ يَحدثُ فيها التأليفُ فتكونُ كلامًا فغلطٌ»[4].

(١) ينظر: نهاية المأمول٧٣ ٧٤.
(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل:٧/ ٨.
(٣) ينظر: معارج الأصول: ٧٧.
(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل:٧/ ٢٠٦-٢٠٧

المطلب الثاني

الحقيقة والمجاز

لا شَكَ في أنَّ الكشف عن دلالة اللفظ من حيث كونها حقيقيَّة أو مجازِيَّة مسألة صَعبَةٌ، ومِن مَظاهِرِ صُعُوبَتِها أنَّ مباحث دراستها شِرْكَةٌ في علومٍ كَثيرةٍ، كالبَلاغةِ وأصُولِ الفقهِ والتَفسيرِ واللغَةِ والعَقيدةِ وغَيرِها، لأنَّ هذه العلومُ تَعتَني بالمَسائلِ اللغَويَّةِ وتَوضيحِ ظَواهرها، ومن الذين أدلوا دلوهم في بيان معنى هذين المصطَلَحَين الشيخ فخر المحقِّقين، إذ يقول فيهما: «الحقيقةُ في اللغة فَعِيلَةٌ من الحقِّ، وهو الثابت، فإنْ كانت بمعنى الفَاعِل، فهي الثابتة، وإلَّا فهي المُثبَتة، وفي العرفِ استعمالُ اللفظِ في ما وُضع له في الاصطلاح، الذي وقع به التخاطبُ، فيخرجُ المجازُ بقولنا (في ما وضِع له)... والمجازُ في اللغة: مَفْعَلٌ من الجَوَاز، وهو التعدِّي. وعُرفًا: استعمالُ اللفظ في غير ما وُضِع له في أصلِ تلك المواضعة للعلاقة، فتخرج الحقيقةُ، وقولنا: (في أصل تلك المواضعة)، ليدخلَ المجازُ اللغويُّ والعرفيُّ والشرعيُّ، وقولنا (لعلاقة)؛ لأنَّ المجاز لا بُدَّ فيه من علاقة، ويخرج به المرتجَلُ، وسُمِّيَ مجازًا؛ لانتقالِ اللفظ ومجاوزتِه عن موضوعه»[1].

وقبل الخوض في بيان ما أراده فخر المحقِّقين في نصِّه هذا، لا بُدَّ مِنَ إطلالةٍ يسيرة على ما أثبتَهُ اللغويُّون للحقيقة والمجاز، ليتسنَّى لنا فَهْم دلالة اللفظ على الحقيقة أو على

(١) نهاية المأمول: ٨٥-٨٦.

المجـاز عندهم، وكيف أفاد منها الأصوليُّون، ومنهم فخـر المحقِّقين، في إثبات الحقيقة الشرعيَّة، والحقيقـة العُرفيَّة، والحقيقة اللغويَّة، وفي الحكم على اللفظ بالحقيقة أو المجاز عند تجردِّه من القرينة.

الحَقيقةُ والمَجازُ عندَ اللغويِّينَ

إنَّ معرفة ما هو حقيقيّ وما هو مجازيّ من لغة العرب، واسـتعمالاتها، مطلبٌ ليس بالهيِّن، ولاسـيَّما إذا علمنا أنَّ اللغويِّين الأوائل قد دوَّنوا أكثر ما اسـتطاعوا سـماعه من كلمات واسـتعمالات، دون أن يسـجِّلوا وجه ذلك المنقول المسـتعمل، أهـو حقيقي أم مجـازي؟ لأنَّ غرضَهـم الأوَّل كان التثبُّت مـن ورود اللفظ عن العـرب، وكيفيَّة أدائه، مـن دون عنايـة بجوانبه اللغويَّة الأُخَر، لذا نجد أنَّ معجـمات العربيَّة حين تنقل لغةً أو استعمالًا ما عن العرب، فإنَّها لا تُشير إلى أنَّه استعمال حقيقيّ أو مجازيّ، بل إنَّ الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) الذي يُعدُّ أوَّل من فصَل بين الحقيقة والمجاز، رواه بعضُهم بأنَّهُ لم يُشخِّص الحقيقـة من المجاز تمامًا، لعدم اسـتقرار المعنى الاصطلاحيّ للمجـاز[1]، فقضيَّة فصل المجاز عن الحقيقة، ومن ثَمَّ تشخيصه وتعيينه، مَهمَّةٌ صعبةٌ وشاقَّةٌ.

وإنَّـما يناقش علماءُ اللغـة مبحث الحقيقةَ والمجاز؛ لأنَّ فيهـا دلالةً على (الثبوت أو التجوُّز)؛ فالكلمةُ إذا أُطلقتْ على معنًى معيَّنٍ ثبتتْ عليه في عُرفِ العربِ واسـتعمالاتِها وفي قاموسِـها وفي لغتِها، سُـمِّي هذا المعنى (حقيقيًّا) لهذا اللفظ. أمَّا إذا انتقلت الكلمةُ مـن معنًى معيَّنٍ ثابتٍ لهـا إلى معنًى آخر، كان ذلك تجوُّزًا مـن المعنى الأصليّ الثابت إلى معنًـى جديدٍ، بـشرط وجود قرينةٍ مانعةٍ عـن إرادة المعنى الأصـليّ، ووجود علاقةٍ بين المعنَيَـين، فهذانِ شرطانِ أساسـيَّان يجـب توافرهما حتّى يتمَّ التجوُّز (المجاز). وسـببُ إقـرار التجـوُّز هو التوسـعُ في الدلالـةِ، والتفننُ في التعبـير ورياضةُ فصاحة اللسـان،

(١) ينظر: الطراز الأوَّل والكنَّاز لما عليه لغة العرب: ٢٩١.

وإثباتُ لطف الاستعمال في اللغة.

ومن أوائل المتكلِّمين على هذه المسألة سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في مقام استشهاده بقوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[1]، قال: «فلم يُشبِّهوا بما ينعقُ، وإنَّما شُبِّهوا بالمنعوق به، إنَّما المعنى: مَثَلُكم ومثلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يَسمعُ، ولكنَّه جاءَ على سعة الكلامِ والإيجازِ، لعلمِ المُخاطَبِ بالمعنى»[2].

ويتَّضحُ لنا أنَّ الاتِّساع الذي ذكره سيبويه سعى فيه لإبراز الاستعمالات اللغويَّة المرتبطة بالظروف والأحوال المحيطة بالخطاب، ويقصد سيبويه بالاتِّساع هنا (المجاز)؛ لورود اللفظ لغير المعنى الحقيقيّ. فهو يدلُّ على أنَّ سيبويه اعتنى بما يُطلَق عليه اليوم (القصد التداوليّ)؛ لأنَّه استطاع أن يربط بين الاتِّساع في الكلام بالإيجاز، وهذا الربط جاء نتيجة فَهْمِه لكلام العرب، ووقوفه على دقائق القرآن، فالانتقال من معنى إلى آخر يُعدُّ بمثابة إضافة ملامح جديدة للفظ.

هذا أنموذج دلَّنا على أنَّ دلالة اللفظ على الحقيقة دلالة ثابتة، ودلالة اللفظ على المجاز دلالة متحرِّكة. وغير هذا الكثير من النماذج لعلمائنا القدماء الذين كانت لهم اليد الطولى في هذه المسألة، التي تُستبان عن طريق النصوص المبثوثة في كتبهم، الدالَّة على إدراك أصحابها لطائفة من العلامات والأحكام، سواء ما يتعلَّق بدلالة اللفظ على الحقيقة، أو على المجاز، والتي كانت بمثابة الأساس الذي شُيِّدت عليه الدراسات فيما بعد[3]. وقد ألقى بحثُ الحقيقة والمجاز بظلاله على علماءِ العربيَّةِ في كلِّ عصرٍ من

(١) سورة البقرة: من الآية ١٧١.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٩٤.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١/ ٨٥، والخصائص: ٢/ ٤٤٤، والصاحبيّ في فقه اللغة: ٣٣١-٣٣٢، والمثل السائر: ١/ ٧٥، ٨٤، ٨٧.

عصورِ اللغةِ اللاحقةِ.

على أنَّه يظهرُ بالتتبُّع أنَّ كلام اللغويِّينَ القدماء على الحقيقةِ والمجازِ كان وصفًا مجرَّدًا تنقصه الدقَّة التي تُوُصِّلَ إليها حديثًا، بعدَ بروزِ النظريَّاتِ اللغويَّة الحديثة، كالتداوليَّة، والوظيفيَّة، وغيرهما، فبعضُ كلام القدماء عن الحقيقة والمجاز يكادُ يتَّجهُ وجهةً بلاغيَّةً بحتةً، وبعضهم يكادُ يتَّجهُ وجهةً لغويَّةً، وخلطَ بعضهم بينَ اللغةِ والبلاغةِ، فرأى أنَّ الكلام العربيَّ كلُّهُ حقيقةٌ، وبعضٌ زعم أنَّ الكلامَ العربيَّ كلُّهُ مجازٌ لا حقيقةَ فيه[1].

وقد ذهبَ ابن الأثيرِ (ت ٦٣٧هـ) إلى فسادِ المذهب الأوَّلِ القائل بالحقيقة الكليَّة للكلام العربيِّ، وفسادِ المذهبِ الثاني القائلِ بالمجازيَّة الكليَّةِ للكلام العربيِّ، ثمَّ ذكرَ مذهبًا ثالثًا لجمهور العلماء، وانتصرَ لهُ، مفاده: أنَّ اللفظ بنفسه قد يُستعملُ استعمالًا حقيقيًا، وقد يُستعملُ استعمالًا مجازيًّا[2].

حدُّ الحقيقة والمجاز لغةً واصطلاحًا

من البدهي أنَّ اللغويِّين لهم باعٌ في الكشف عن الألفاظ ودلالاتها الدقيقة، ومن الواضح أنَّ (الحقيقة) في اللغة تعني الثبات والاستقرار والقطع واليقين ومخالفة المجاز، أي: ما وُضعَه الواضع أوَّل مرَّة، واستُعمل في ما وُضِع له[3]. والمجاز هو الانتقالُ من حالٍ الى حالٍ[4].

أمَّا حدُّ الحقيقة في الاصطلاح، فهو إمَّا أن يُعتنى فيه بالجانب اللغويّ، كالحدِّ الذي أورده ابن جنِّيّ (ت ٣٩٢هـ)، إذ قال: «الحقيقة: ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في

(١) يُنظر: علم اللغة، د. محمود السعران: ٣٨٨-٤٠١، ودلالة الألفاظ: ١٤٨-١٥٥.
(٢) ينظر: المثل السائر: ١/ ٧٥.
(٣) ينظر: العين: (ح ق ق): ١/ ٣٤٠، والصاحبيّ في فقه اللغة: ٣٣١.
(٤) ينظر: العين: (ج و ز): ١/ ٢٧٢، ومقاييس اللغة: (ج و ز): ١/ ٢٥٣.

اللغـة»[1]. وهذا الاعتناء دعا الكثيرين من علماء اللغة من بعده أن يحذوا حذوه متأثِّرين بـه، فرأوا أنَّه ثمَّةَ اسـتمداد للمعنى الاصطلاحيّ من الأصل اللغـويّ[2]، أو يُعتنى فيه بالجانب البلاغيّ، كالحدِّ الذي أورده ابن فارس(ت ٣٩٥هـ)، بقوله: «فالحقيقةُ:الكلامُ الموضـوعُ موضعَه الذي ليس باسـتعارةٍ ولا تمثيـلٍ، ولا تقديم فيـه، ولا تأخير، كقول القائل: أحمدُ الله على نِعَمِهِ وإحسانِهِ، وهذا أكثر الكلام»[3].

ويظهر أنَّ مسـألة الخلـط في الحدود بين العلوم (كاللغـة، والبلاغة) مثلًا يدلُّ على سعة ثقافة مَنْ أورد الحدَّ، ولا تعدُّ نوعَ منقصةٍ عليه.

أمَّا حدُّ المجـاز اصطلاحًا، فيبدو لنا أنَّ التحديدَ الاصطلاحيّ لهُ نابعٌ من التأصيل اللغـويّ، ولهذا رجَّـحَ بعضُ الباحثـينَ وجود علاقةٍ قائمـةٍ بين حدَّ المجـازِ لغةً وحدِّه اصطلاحًا، وعلَّلَ ترجيحَهُ بقوله: «وذلك لتقارب الأسر اللغويّ للمعنى الاصطلاحيّ، وانبثـاق الحدِّ الاصطلاحيّ عنه، وهـو الاجتياز والتخطِّي من موضع الى مَوضع، وهذا ما يكشـفُ عن سرِّ العلاقة المدَّعاة بين اسـتعمال المجاز لغةً، واستعماله اصطلاحًا، فكما يجتاز الانسـانُ وينتقل في خطاه من موضعٍ إلى موضـع، فكذلك تجتاز الكلمة وتتخطَّى حدودهـا بمرونتها الاسـتعماليَّة من موقعٍ إلى موقع، ويتجـاوز اللفظُ محلَّه من معنًى إلى معنًـى، مـع إرادة المعنى الجديد، بقرينـةٍ تدلُّ على ذلك، فيكونُ أصـلُ الوضع باقيًا على معناه اللغويّ، والنقلُ إضافةً لغويَّةً جديدةً في معنًى جديدٍ»[4].

ويتَّضـحُ ممَّا تقـدَّمَ أنَّ المجـازَ في الاصطلاحِ اللغـويّ هو صرف اللفـظ من معناه

(١) الخصائص: ٢/ ٤٤٢.
(٢) ينظر: التعريفات للجرجانّي: ٩٤ (باب الحاء)، رقم ٧٤٥، ٧٥٠.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٣١.
(٤) مجاز القرآن وخصائصه الفنيَّة وبلاغته العربيَّة: ٦٠.

الظاهرِ إلى معنًى آخرَ مرجوحٍ؛ لوجود قرينةٍ، وبعبارة أدقّ: إنَّ اللفظَ يُنوَى به غيرُ معناه الحرفيّ،أي: إنَّه يُصرَف إلى معنًى آخرَ له علاقةٌ غيرُ مباشرةٍ بالمعنى الحرفيّ، والمجازُ أيضًا هو نوعُ تطوُّرٍ لدلالة اللفظ[1].

الحقيقة والمجاز عند الأصوليِّين

كتبَ الأصوليُّون في مباحث الألفاظ بحوثًا قيِّمةً في كيفيَّة معالجة الحقيقة والمجاز والتفريق بينهما، وما هو المُصحِّح للمجاز من العلاقات، وغير ذلك.

ومحور الحديث هنا عن الحقيقة والمجاز عند فخر المحقِّقين، وهل اتَّفق مع غيره من الأصوليِّين في حدِّهما؟ أو كان له خلاف، ولو لفظيّ، في معنى هذَين المصطلَحَين؟.

فضلًا عن محور آخر مفاده التفريق بين الحقيقة والمجاز، وهل تابع فخر المحقِّقين من تقدُّمه في بيان علامات التباين بينهما.

المحور الأوذَل: حدُّ الحقيقة والمجاز

إنَّ الحدود التي أوردها الأصوليُّون لا تكاد تختلف بينهم في الثمرة أو في المحصِّلة النهائيَّة، وإن اختلفت ألفاظهم والقيود التي يذكرونها ضمن تعاريفهم، والباحث باستقرائه للقيود التي وردت ضمنًا، وجدها على أنواع هي:

قيد الاستعمال: ونعني به الدلالة الاستعماليَّة التفهيميَّة، التي هي إخطار المتكلِّم بالتمهيد؛ لتفهيم المعنى من لفظه. والتعبير بالدلالة الاستعماليَّة باعتبار أنَّها تدلُّ على أنَّ المتكلِّم استعمل اللفظ لغرض ذلك[2]، ووردت هذه الدلالة، أي (قيد الاستعمال)،

(١) يُنظر: مجاز القرآن وخصائصه الفنيَّة وبلاغته العربيَّة: ٦١، ودلالة الألفاظ: ١٠٠.
(٢) ينظر: المعجم الشامل للمصطلحات العلميَّة والدينيَّة: ١/ ٣٧١.

في حـدِّ كلٍّ مـن الباقـلَّانيّ (ت ٤٠٣هـ)، والعلَّامـة الحِـلِّيّ، وابـن أمير الحـاج الحلبيّ (ت ٨٧٩هـ)[١].

قيـد الإرادة: ونعني بـه الإرادة التفهيميَّة، أي قصد تفهيم المعنى بواسـطة اللفظ، فهي تختلف عن الإرادة الاسـتعماليَّة من جهةِ أنَّ المراد في الإرادة التفهيميَّة إيجاد، أو قُلْ إخطـار، صورة المعنى في ذهن المخاطب، عن طريق اسـتعمال اللفظ، أمَّا المراد بالإرادة الاسـتعماليَّة فهو كما أفاد السـيِّد محمَّد باقر الصدر، ليس أكثر من قصد الإتيان بما يُمهِّد للدلالة، دون أنْ يستلزم ذلك قصد التفهيم[٢].

وأمَّـا فخر المحقِّقين فحين حـدَّ الحقيقة والمجاز، جنح نحو قيد الاسـتعمال، الذي يمثِّل مرحلة متأخِّرة عن الوضع وإرادته، وركنَ ابتداءً في حدِّه إلى اللغة، فرأى أنَّ الحقيقة في اللغـة هي على وزن فعيلة، وهـي إمَّا بمعنى فاعل، أي: الثابـت، أو بمعنى مفعول، أي: المُثبَتـة، ولكن الثابت هو الأقرب، إذ ذكر السـيِّد عليّ الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) ذلك بقوله: «الحقيقة: اسم أُريد به ما وُضع له، فعيلةٌ من: حَقَّ الشيء، إذا ثَبَتَ، بمعنى فاعِلة، أي حقيـق، والتاء فيه للنقل من الوصفيَّة إلى الاسـميَّة، كـما في العلَّامة، لا للتأنيث»[٣]. وقـال أيضًا: «الحقيقة: هو الـشيء الثابت قطعًا ويقينًا، يُقال: حقَّ الشيءُ، إذا ثبتَ، وهو اسـمٌ للشيء المسـتقرِّ في محلِّه، فإذا أُطلق يُراد به ذات الشيء الذي وضعه واضعُ اللغة في الأصل، كاسـم الأسـد، للبهيمة، وهو ما كان قارًّا في محلِّه»[٤]، فكلُّ لفظٍ له معنًى ثابت دلَّ عليه ووُضع له واستُعمل فيه، فهذا الذي يُطلق عليه (حقيقة). ورأى فخر المحقِّقين أنَّه يمكن أن يكون وزن فَعِيْلَة بمعنى اسم المفعول، أي: (المُثبَتة) إذا توسَّط أمرٌ في إثبات

(١) ينظر: التقريب والإرشاد: ١٩٢-١٩٣، والتقرير والتجبير: ٢/ ٢٤-٢٥.
(٢) ينظر: المعجم الشامل: ١/ ٢٨٨.
(٣) التعريفات: ١/ ٨٩.
(٤) المصدر نفسه: ١/ ٩٠.

هذا المعنى لهذا اللفظ، لا أنَّه ثابت له.

أمَّا حدُّ المجاز، فقالَ فيه فخر المحقِّقين: «والمجازُ في اللغة: (مَفعَل) من الجواز، وهو التعدِّي، وعُرفًا استعمال اللفظ في غير ما وُضع له في أصل تلك المواضعة للعلاقة»[1].

نقولُ استعمل فخر المحقِّقين القيود نفسها التي ذكرها في حدِّ الحقيقة في حدِّه للمجاز، ولكن المسألة المهمَّة هي أنَّ القيد الأخير الذي ذكرهُ، وهو (للعلاقة)، يفتحُ الطريق لسبر غور بحث المجاز، فنرى أنَّ حدَّ المجاز الذي ذكرهُ (قد)، هو الحدُّ المعروف والمشهور على ألسنة الخاصَّة والعامَّة، واللغويِّين والبلاغيِّين والأصوليِّين، إلَّا نزرٌ منهم خالفَ، فمشهور علماء الأصول والبلاغة يرون أنَّ المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضِع لهُ للعلاقة[2]، في قباله رأي السكَّاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، وهو التفصيل بين مجاز الاستعارة وغيرها، إذ ادَّعى أنَّ مجازَ الاستعارة يكونُ المجازُ فيه استعمالًا للفظ في نفس الموضوع له، لكنَّهُ في مصداقه الادِّعائيّ، وعليه يكون المجاز تصرُّفًا بأمرٍ عقليٍّ لا في نفس الكلمة، ومعنى التصرُّف بالأمر العقليّ، أي: إنَّك تجعل ما ليس بفردٍ فردًا له (للأمر العقلي) ادَّعاءً، فأنت عندما تُطلِق لفظ الأسد على زيدٍ، فيكونُ هذا الاطلاقُ حقيقةً ادِّعائيَّةً، (أي يطلقُ الأسدُ على زيد من دون توسعةٍ في دائرة مفهوم الأسد)، وهذا الرأي لا يراه فخر المحقِّقين، لأنَّه لم يذكره، بل ولم يُشِرْ إليه، مع أنَّهُ رأيٌ كانَ له صداهُ في تلك الحقبة بينَ الأوساط الأدبيَّة والعلميَّة.

والظاهر أنَّ فخر المحققين يرى المجاز كما يراه المشهور، بقيوده الممضاة عندهم من سَبْقِ وَضْعٍ واستعمالٍ في غير ما وُضِعَ لهُ مع العُلقة، إلَّا أنَّه قد يُقال إنَّ المجاز كما حدَّهُ

(١) نهاية المأمول: ٨٥.

(٢) يُنظر: دلائل الإعجاز: ٢٩٣، ومفتاح العلوم: ٥٨٨.

الأصوليُّـون فيـه جهة عموم، فهو أعـمُّ من المجاز في مصطلح أهـل البيان؛ وذلك لأنَّ أهـل البيان دائمًا يُقيِّدون حدَّ المجاز باقترانهِ بالقرينة المانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وبذلـك فهم يحترزون عن الكنايـة؛ لأنَّها كلُّ لفظٍ دلَّ على معنًى يجـوز محلّه على جانِبَي الحقيقة والمجاز بوصفٍ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز[1].

المحور الآخر: التفريق بين الحقيقة والمجاز

قـال فخر المحقِّقين: «أقول: لـمَّا ذكر الحقيقة والمجاز، شرع فيما ينفصل به كلٌّ منهما عن الآخر، وهو إمَّا أن يكون بنصِّ أهل اللغة، أو الاستدلال، والأوَّل من ثلاثة أوجه: أن يقـول الواضعُ هـذا حقيقة، وذاك مجـاز، أن يذكروا حدَّيهما، أن يذكـروا خواصَّهما. وكذلـك الثاني من ثلاثة أوجـه: مبادرة المعنى إلى الذهن في الحقيقـة، وضده في المجاز، فإنَّ السامع لولا علمه من قصد الواضِعين أنَّهم وضعوا اللفظ لذلك المعنى، لما سبق إلى الفهم دون غيره، اسـتغناؤه عن القرينة في الحقيقة وعدم ذلك في المجاز، وفيه نظر، فإنَّ العلامة مختصَّة، وعدمها ليس بمختصٍّ؛ لثبوته في المشـترك. تعليقه بما يسـتحيل تعليقه عليه دليل المجاز»[2].

نلحـظ أنَّ فخـر المحقِّقين حـين فرَّقَ بين الحقيقـة والمجاز، خلط بـين المدلولات، لأنَّـهُ يَعلمُ أنَّ اللفظ له دلالات على المعنى، وهـذه الدلالات هي (المطابقة، والتضمُّن، والالتزام)، ويبدو أنَّ الخلطُ عنده بقوله (بنصِّ، وقوله بالاسـتدلال)، فالنصُّ هو عبارةٌ عمَّا يدلُّ على الوضع حقيقةً أو مجازًا بالمطابقة، فإذا نصَّ أهلُ اللغة على لفظ بأنَّهم وضعوا هـذا اللفـظ لهذا المعنى، وهو حقيقةٌ فيه، أو لذلك المعنى وهو مَجازٌ فيه، فنصُّهم هذا يُعدُّ دلالـةً مطابقيَّةً،أي تطابـق الوضع للمعنى مع النصِّ على هذا اللفظ. والاسـتدلالُ هو

(١) ينظر: المثل السائر: ٣/ ٥٢.

(٢) نهاية المأمول ٨٩-٩٠.

مـا يدلُّ على الوضع حقيقةً أو مجـازًا بالالتزام، فإذا فُقِدَ النصُّ من أهل اللغة، فلا بُدَّ من الرجـوع الى الاسـتدلال في معرفة الوضع[1]. وفخر المحقِّقـين عندما فصل بين الحقيقة والمجاز، حصر الفرق بينهما في قسمَين، هما (نصُّ أهل اللغة)، و(الاستدلال)، ونستدلُّ على هذا الحصر بأمرَين، أحدهما: العقلُ أو ما يُسـمَّى بالدلالة الباطنة، فالدلالة الباطنة لم نستكشفها من ظاهر ألفاظ فخر المحقِّقين التي أوردها، ولكنَّا نستشفُّها من الحصر في قولـه المذكور، علاوةً على أنَّه لم يذكر كثيرًا من الفروق بين الحقيقة والمجاز التي سـاقها علماء البلاغة والأصول.

والأمر الآخر: اسـتعمال فخر المحقِّقين طريقة التقسيم التي تُعدُّ من طرائق الحصر، فعن طريق تقسـيمه الفروق قسمَين، نستدلُّ على أنَّهُ يثبت هذين القسمَين دون غيرهما، كفاصلٍ يفصل الحقيقة عن المجاز.

وممَّـا تقدَّم يتبيَّن أنَّ فخر المحقِّقين يرى أن الفصل وضعيٌّ عرفيٌّ محصورٌ في واضعي ومسـتعملي الألفاظ، إمَّا بدلالاتها الحقيقيَّة أو دلالاتها المجازيَّة، واستباق أذهان العُرف لهذه الدلالات.

ويظهـر من كلام فخر المحقِّقـين في الفرق الأوَّل بين الحقيقـة والمجاز، وهو(نصُّ أهـل اللغـة)، وذكـرِه لثلاثة أوجه مـن دون ترجيح، دليـلٌ على كثرة اسـتعمال المجاز، فإشارةُ الواضعِ إلى أنَّ هذا حقيقة، وهذا مجاز، أو ذِكر الحدود لكلٍّ منهما، أو ذِكر صفات كلٍّ منهـما، بمثابة النصِّ عـلى ذلك، وكذلك الحال لـ(الاسـتدلال)؛ فإنَّـه ذكرَ له ثلاثة أوجـه، وهي: (عدم التبـادر للمعنى المراد، ووجود القرينة، وتعلُّق المعنى بما يسـتحيل تعلُّقه به).

(١) ينظر: المعجم الشامل: ١/ ٣٧٣.

المطلب الثالث

دلالة حروف المعاني

حـروف المعاني مصطلح يُطلق على القسـم الثالث من أقسـام الكلام العربيّ الذي يتألَّف من الاسـم والفعل والحـرف، وتُعرَّف بأنَّها: الأدوات التي تدخل على الأسـماء والأفعـال؛ لتـؤدِّي معاني فيهـا، كالعطف، والأمر، والاسـتفهام، والـشرط، والنداء، والقسم، والتقليل، والتكثير، والجواب، والندبة، وغير ذلك. وحكمها في الإعراب أنَّها كلُّهـا مبنيَّة. ومن حيث عدَّتها، فإنَّها قد تكون على حرفٍ واحدٍ؛ كـ(السـين)، أو حرفَين كـ(قد)، أو ثلاثة أحرف كـ(بلى)، أو أربعة أحرف كـ(حتَّى).

ومن حيث اختصاصها بالعمل، فإنَّ منها ما يختصُّ بالأسماء كحروف الجرِّ، ومنها ما يختصُّ بالأفعال كـ(سوف)، ومنها ما يشترك بينهما، كـ(همزة الاستفهام)[1].

وقد اختار فخر المحقِّقين قسـمًا مـن هذه الحروف لبيان معانيهـا، واختلاف علماء اللغة والفقهاء والأصوليُّون في تأصيل هذه المعاني، بين الدلالة على معنًى مسـتقلٍّ لكلِّ حـرف من هذه الحروف المدروسـة، أو تعـدُّد معاني الحرف الواحد بحسـب اختلاف السياقات اللغويَّة التي تَرِد فيها.

أمَّا من حيث الحاجة إلى دراسـة هـذه الحروف، فقال فخر المحقِّقين: «هذا العلمُ باحثٌ عن طريق الفقه، وهذه الحروف كثيرة الدوران فيها، وتختلف الأحكامُ بسـببها،

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٢/ ٤١٤-٤٤٦.

فلذلك بُحث عنها»[1].

ومنه يُفهَم أنَّ كثرة دوران هذه الحروف في النصوص الشرعيَّة التي تُستنبط بموجبها الأحكام واختلاف العلماء، ولاسيَّما الفقهاء منهم، في تفسير معانيها، أدَّى إلى اختلاف توجيههم لما يؤدِّيه هذا الحرف من معنًى في التركيب، لذا كان البحث في معاني هذه الحروف ضرورة مشترَكة بين اللغويِّين والمشتغلين بالعلوم الشرعيَّة.

وليس أدلَّ على ذلك من الكثير من النصوص القرآنيَّة التي ورد فيها التباين في الحكم الشرعيّ؛ بسبب الاختلاف في تفسير حرف المعنى الوارد في النصِّ، وقد ورد عند فخر المحقِّقين أمثلة على ذلك، كالاختلاف في تفسير معنى الباء الجارَّة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[2]، ومعنى الواو العاطفة في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[3]، ومعنى (إلى) الجارّة في قوله سبحانه: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[4].

وأحرف المعاني التي بحث فخر المحقِّقين في تفسير معانيها، هي:

الحرف الأوَّل: الواو العاطفة، قال فيه: «اختلف الناس في الواو العاطفة، فأكثرُ الناس على أنَّها للجمع المطلق، واختاره المصنِّف»[5].

(١) نهاية المأمول: ٩٥.
(٢) سورة المائدة: من الآية ٦.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٨.
(٤) سورة البقرة: من الآية ١٨٧.
(٥) نهاية المأمول: ٩٥.

وذكر فخر المحقِّقين أدلَّة المصنِّف على ثبات هذا المعنى للواو، ويمكن بيانها بالآتي:

١. إنَّ الواو لو كانت للترتيب لتناقضَ قولهم: (رأيتُ زيدًا وعمرًا قبلَه)، إذ كيف يكون عمرو قبله، مع أنَّ زيدًا قد سبقه في الترتيب. ولو كانت للترتيب للزم التكرار في قولهم(قبله)، إذ لا فائدة فيه، مع دلالة الحرف على الترتيب.

٢. الاستدلال بالأثر المرويّ عن الصحابة من أنَّهم لـمَّا نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾، سألوا «بأيِّهما نبدأ يا رسولَ الله؟، ولو كان للترتيب ما احتاجوا إلى السؤال»[١].

٣. الثابت عن أهل اللغة أنَّ الواو تعطف الأسماء المختلفة، نحو: (زيدٌ الكريم والعالم)، والأسماء المتَّفقة، نحو: (زيدٌ الأديب والشاعر)، وعطفُها المتماثلين يبعد معناها عن الترتيب.

وردَّ فخر المحقِّقين الدليلَين الأوليَّين بالآتي:

١. إنَّ قولهم (رأيتُ زيدًا وعمرًا قبله) ربَّما حُمل على المجاز، فزال التناقض، قال: «ولا يلزم من امتناع حمل اللفظ على حقيقته خروجها عن كونها حقيقة، بل يُحمل على مجازه، فكذا هنا»[٢].

٢. إنَّ ما ورد من سؤال الصحابة، يمكن أن يُوجَّه على أنَّه «لجواز طلب العلم القطعيّ بإرادة الحقيقة»[٣].

ومع ردِّ هذَين الدليلَين، استشهد فخر المحقِّقين برأي المصنِّف لردِّ رأي الفخر

(١) نهاية المأمول: ٩٦.
(٢) المصدر نفسه: ٩٦.
(٣) المصدر نفسه: ٩٦.

الشـافعيّ (ت ٢٠٤هـ)، والفـرَّاء (ت ٢٠٧هـ) بأنَّ الواو للترتيب[١]، بأنَّه معنًى تشـتدُّ الحاجـة إلى التعبير عنه بلفظٍ، فاختيرت الواو لأداء هذا اللفظ؛ لأنَّها الأصل في حروف العطف، لكثرة اسـتعمالها، قال فخر المحقِّقين: «وعارضـه المصنِّف بمطلق الجمع، فإنَّه معنى تشتدُّ الحاجة إلى التعبير عنه، فلا بُدَّ من لفظٍ، وليس إلَّا الواو»[٢].

وعضَّده بأنَّ مطلق الجمع لـمَّا كان معنًى عامًّا، كان الأولى التعبير عنه بالواو، وليس كذلـك في المعنى الخاص، وهو الجمـع، قال: «لأنَّ وضع اللفظ للعـام أولى من وضعه للخاص»[٣].

وما ذكره فخر المحقِّقين في هذه المبحث يدلُّ على اطِّلاعه الواسع على أحكام اللغة، ذلـك أنَّ دلالـة الواو على مطلق الجمع قـد ثبتت عند أغلب العلماء، فقد قال سـيبويه، والمـبرِّد (ت٢٨٥هـ)، وابن الـسرَّاج(ت ٣١٦هـ)، ومـن تبعهما: إنَّ الثابـت للواو هو معنـى الجمـع، وإنَّ هذا الجمع لا دلالة فيـه على الترتيب؛ لذا يُوصف عنـد العلماء بأنَّه مطلـق، أي: لا يقيِّده قيد السـابق واللاحق في الزمن[٤]، ودليـل ذلك ما ورد في التعبير القرآنيّ من نصوص متشـابهة يُقَدَّم فيها الأوَّل في آية، ويؤخَّر في أخرى، كقوله تعالى في أمر اليهـود: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[٥]، وقال: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[٦]، ولـو كانت الـواو للترتيب في الآيتَين؛ لتناقـض المعنى، وإنَّما يُقدِّم

(١) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء، ومغني اللبيب١/ ٤٦٤.
(٢) نهاية المأمول: ٩٧.
(٣) المصدر نفسه: ٩٧.
(٤) ينظر: كتاب سـيبويه: ٣/ ٢٣٦، والمقتضب: ١/ ١٠، والأصـول في النحو: ٢/ ٥٥، وحروف المعاني والصفات: ١/ ٣٦، وشرح التسـهيل: ٣/ ٣٥٠، ورصـف المباني: ٤١٠-٤١١، والجنى الداني: ١٦٢، ومغني اللبيب: ١/ ٤٦٤، والمقاصد الشافية: ٥/ ٧٠-٧١.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٥٨.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٦١.

المتكلِّم ما هو به أعنى[1]، ودليله أيضًا قوله تعالى على لسان الكافرين: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[2]، إذ الترتيب يقتضي إيمانهم في الحياة بعد الموت، وهو خلاف المقصود، إذ لو ثبت عنهم ذلك لكانوا مؤمنين، ولناقض ذلك ما أخبرت به نصوص القرآن عامَّة بأنَّهم كافرون بالبعث والحساب والحياة الآخِرة[3].

الحرف الثاني: الفاء العاطفة، قال فخر المحقِّقين: «الفاء للتعقيب، لا مطلقًا، بل بحسب ما يمكن، فلو قلت: (دخلتُ بغدادَ فالبصرةَ)، لم يكن المراد في حالة واحدة، بل من غير فصلٍ يمكن عدمه. وقال بعض مَن لا تحقيق له: الفاء ليست للتعقيب»[4].

وعبارات النصِّ تدلُّ بوضوح على اطِّلاع فخر المحقِّقين على أحكام الفاء العاطفة تفصيلًا، وما قيل في معناها من الترتيب والتعقيب المتَّصل، ثمَّ الاختلاف في دلالتها على المهلة من عدمها، ثمَّ تحقيق القول في معنى المهلة، واختلاف زمانها، إذ إنَّ الثابت عند أهل اللغة أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب المتَّصل، وإنَّه لم يخالف منهم في هذا الحكم إلَّا القليل ممَّن استند إلى شواهد من التعبير القرآنيّ، وما تحتمله من اتِّساع في الدلالات التعبيريَّة والزمانيَّة.

وثبت أيضًا أنَّ التعقيب بالفاء يكون بحسب المقام، وما يقتضيه التعبير من قصر المدَّة، أو طولها، فإذا قلت مثلًا دخلت بغدادَ فالبصرةَ، وتزوَّج فلان فوُلد له، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[5]، كانت مدَّة التعقيب متفاوتة بحسب المقام[6].

(١) ينظر: رصف المباني: ٤١١-٤١٦٩.
(٢) سورة المؤمنون: الآية ٣٧.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٧٧-٧٨.
(٤) نهاية المأمول: ٩٧-٩٨.
(٥) سورة عبس: الآية ٢١.
(٦) ينظر: المقتضب: ١/ ١٠، والأصول في النحو: ٢/ ٥٥، وإعراب القرآن للنحَّاس: ٤/ ٢٥،=

الحرف الثالث: في الجارَّة، قال فخر المحقِّقين: «اختلف الناس في لفظة (في)، فأكثر الناس على أنها للظرفيَّة، إمَّا تحقيقًا، كقولنا: (زيدٌ في الدار)، وإمَّا تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]؛ لأنَّه لمَّا تمكَّنَ المصلوب على الجذوع تَمَكُّنَ الشيءِ في مكانه، قدَّر الجذع مكانًا له، وهو مجاز، والأوَّل حقيقة. وقال بعض الفقهاء: إنَّها للسببية»[2].

وما ذكره فخر المحقِّقين هو الأشهر من معاني (في)، فهي في حقيقتها تُستعمل للظرفيَّة نحو: فلانٌ ينظر في النجوم، وقد يُتجوَّز بها توسُّعًا في معنى الظرفيَّة، فيُقال: فلانٌ ينظر في العلم، «لأنَّ الْعلم لَيْسَ بظرف على الحقيقة، وَلَكِن لَمَّا قيَّد نظره بِهِ وقصره عَلَيْهِ، صَار الْعلم كالوعاء الْجَامِع لما فِيهِ»[3]، ومنه ما ذكره في الآية الكريمة. وقد تستعمل في السبب، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[4].

غير أنَّ أصحاب حروف المعاني ذكروا لـ(في)، غير هذَين المعنَيَين، ثمانية معانٍ أُخَر، هي: المصاحبة، والاستعلاء، والإلصاق، وابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والمقايسة، والتعويض، والتوكيد[5].

الحرف الرابع: (من) الجارة، قال فخر المحقِّقين: «أقول: لفظة (من) موضوعة لأربعة معانٍ:

ابتداء الغاية، كقولك: (سرتُ من الكوفة). والتبعيض، كقولك: (بابٌ من

=والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٩٧، و مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٥١٦.

(١) سورة طه: من الآية ٧١.

(٢) نهاية المأمول: ٩٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٥٨

(٤) سورة يوسف: من الآية ٣٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٣-٢٢٥.

حديـد). والتبيين، كقولـك: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[1]. وصلة، كقوله (ما جاءني من أحدٍ)»[2].

وهـذه المعاني الأربعة هي الأشـهر في اسـتعمالات (من)، وقد ذكر لهـا النحويُّون غـير ذلك أحد عشر معنـى، هي: التعليل، والبدل، والمجـاوزة، والإلصاق، والظرفيَّة، والبدليَّة، والتقليل، والاستعلاء، والفصل، والعموم، والتوكيد[3].

ثـمَّ نقـل فخر المحقِّقين عـن الفخر الـرازي (ت ٦٠٦هـ) أنَّ المعنـى الجامع لمعاني (مـن) الجـارَّة هو معنى التمييـز، معلِّلًا ذلـك بـ«رجوع الجميع إليـه، كقولك: (سرتُ من الكوفة)، ميّزتَ مبدأ السـير عـن غيره. وكقولك: (بابٌ من حديـد) ميّزتَ الشيء الـذي منه البـاب عن غـيره. وقولك: (ما جـاءني من أحـدٍ)، ميّزتَ الـذي نفيتَ عنه المجيءَ»[4].

وذكـر اعـتراض العلَّامة الحِـلِّيّ عليه بـأنَّ المعنى الجامـع لعدَّة معانٍ تنـدرج تحته، لا يمنع من إطلاق تسميات تلك الجزئيَّات على المعاني المستعملة فيها[5].

والظاهـر أنَّ المعنـى الجامـع الـذي ذكره الـرازي لمعاني (مـن)، وهـو التمييز[6]، لا يمكن انطباقه على معانيها جميعًا، وأنَّ معنى ابتداء الغاية أنسب في أن يكون هو المعنى الجامع.

(١) سورة الحج: من الآية ٣٠.
(٢) نهاية المأمول: ٩٨.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٢٥.
(٤) نهاية المأمول: ٩٩.
(٥) نهاية المأمول: ٩٩.
(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٢٢٣.

الحرف الخامس: (الباء) الجارَّة، قال فخر المحقِّقين: «أقول: وضعَ أهلُ اللغة الباءَ للتبعيض، في ما يتعدى بنفسه، كقوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، والإلصاق في ما لا يتعدَّى بنفسه»[1].

وهذان المعنيان هما الأصل لـ(الباء)، بل إنَّ سيبويه ذكر لها معنًى واحدًا، سمَّاه (الإلزاق)، واصطُلِح عليه بعده بـ(الإلصاق)، أمَّا معانيها الأُخَر فاتِّساع عن الأصل، قال: «وباء الجرِّ، إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولكَ: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط: ألزقتَ ضربَك إيَّاه بالسوط. فما اتَّسعَ من هذا في الكلام فهذا أصلُه»[2].

وتابعه في ذلك ابن السرَّاج وأكثر المتأخِّرين، وتوسَّعوا في فهم نصِّ سيبويه، فقسَّموا (الإلصاق) على ضربَين: إلصاق حقيقيّ، نحو: (مسكتُ بزيدٍ)، إذا قبضتُ على شيءٍ من جسمه أو ما يحبسه من يدٍ أو ثوبٍ. وإلصاق مجازي، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، أي: ألصقتُ مروري بمكانٍ يقربُ من زيدٍ[3]. وذكر المبرِّد للباء معنى آخر غير (الإلصاق)، هو الاستعانة، قال في حروف الجر: «ومنها الباء التي تكون للإلصاق والاستعانة، فأمَّا الإلصاقُ فقولكَ:(مررتُ بزيدٍ وألممتُ بكَ). وأمَّا الاستعانةُ، فقولك: (كتبتُ بالقلم)»[4]. وذهبت طائفة من النحويِّين، منهم: ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى أنَّ معاني (الباء) متنوِّعة كالبدليَّة، والتوكيد، والسببيَّة، والظرفيَّة، والمصاحبة، وما الإلصاق إلَّا واحد من هذه المعاني، وليس بأصلٍ

(١) نهاية المأمول: ٩٩.
(٢) كتاب سيبويه: ٤/ ٢١٧.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٢-٤١٣، والجنى الداني: ٣٦، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦٣٣-٦٣٤.
(٤) المقتضب: ١/ ٣٩.

لهـا[1]. ثمَّ فرَّع المتأخِّرون من أصحاب كتب حروف المعاني معاني أُخَر كثيرة للباء، حتَّى أوصلهـا المالقيّ (ت٧٠٢هـ) إلى اثني عشر معنًى[2]، والمـراديّ (ت ٧٤٩هـ) إلى ثلاثة عشر[3]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) إلى أربعة عشر[4].

والظاهر أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه فيه المتأخِّرين، من أنَّ المعنى الأصليّ للباء هـو (الإلصاق) صحيح، ويمكـن التوفيق بين هذا المعنى ومعنى الاسـتعانة الذي قال بـه المبرد بأنَّ الإلصاق في (الباء) قد يكون معه اسـتعانة، كقولنـا: (كتبتُ بالقلم)، وقد لا يكون معه اسـتعانة، نحـو: (مررتُ بزيدٍ، وأمسـكتُ بالقلم)، وكذلك بالنسـبة إلى المعاني الأُخَر للباء، غير التبعيض، فالإلصاق معنًى عام يجمعها، قد يسـتقلُّ بنفسه، وقد يصحبه معنًى آخر مخالطٌ له.

الحـرف الخامس: (إنَّما) للحصر، قـال فخر المحقِّقين: «(إنَّـما) للحصر بالنقل عن أهل اللغة؛ ولأنَّ (إنَّ) للإثبات، و(ما) للنفي حال الانفراد، فكذا بعد التركيب؛ لأصالة عدم التغيُّر، واسـتحالة تواردهما على شيءٍ واحد، وورود النفي على المذكور، والإثبات لغيره إجماعًا، فتعيَّن العكس، وهو المطلوب»[5].

ويُفهـم منه أنَّ فخر المحقِّقين يعـدُّ (ما) الداخلة على (إنَّ) المكسـورة من الحروف المشـبَّهة بالفعل نافية؛ لأنَّها قبـل دخولها على(إنَّ) تفيد النفي؛ لأنَّـه هو المعنى الأوَّل لها في الحرفيَّـة، فحينما دخلت عـلى (إنَّ) بقي لها هذا المعنى (لأصالة عدم التغيُّـر)، فاجتمع الإثبـات في(إنَّ) والنفـي في (مـا)، واسـتحال تَوجُّهُ الاثنـين معًا إلى المذكـور بعدهما،

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٠.
(٢) ينظر: رصف المباني: ١٤٢-١٤٧.
(٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٦-٤٥.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٣٧-١٤٤.
(٥) نهاية المأمول: ١٠٠.

لتناقض معنَييهِما، أو أن يتوجَّه النفي إليه؛ لأنَّه خلاف الواقع باتِّفاق، فتعيَّن الإثبات، وهو المطلوب، ومن هنا ورد الحصر في تلك الأداة النحويَّة.

وهذا الرأي لا يثبت، لعدَّة أسباب:

١. إنَّ معنى (إنَّ) من الأحرف المشبِّهة بالفعل، هو التوكيد لا الإثبات، والتوكيد هو تقوية الكلام، سواء أكان مثبتًا، نحو: إنَّ زيدًا قادمٌ، أو منفيًّا، نحو: إنَّ زيدًا ليس بقادمٍ. أمَّا الإثبات فهو عكس النفي، وبذلك يفترق المعنيان[1].

٢. إنَّ (ما) ليست للنفي، بل هي زائدة للتوكيد، فتعاضد المعنَيان وقويَا، فأفادت (إنَّما) الحصر، ولو كانت (ما) هذه نافية داخلة على الإثبات لما صحَّ دخولها مع (ليتما، ولعلَّما، ولكنَّما) من أخوات (إنَّ).

٣. إنَّ القول بأنَّ (ما) للنفي حال الإفراد لا يثبت على إطلاقه، فهي قد تكون حال الإفراد مصدريَّة، أو شرطيَّة، أو زائدة، أو موصوفة.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٠٦.

نتائج البحث

من أهمِّ ما وصل إليه البحث:

١. صرّح فخر المحقِّقين في شرحه المسمَّى(نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول) بمسوِّغ عنايته بالقضايا الدلاليَّة، ذلك أنَّ الجانب الدلاليّ اللغويّ هو أهمُّ الجوانب التي يقومُ عليها علم أصول الفقه، فهو وسيلةٌ لفَهمْ النصِّ الشرعيّ (القرآن، والسنَّة)، وهو وسيلة لاستنباط الحكم من هذه النصوص الشريفة، فلا ضَيرَ، بعد ذلك، لو تقرَّر: أنَّ البحث الأصوليّ بحثٌ في الدلالة.

٢. ظهر بالبحث أنَّ النظريَّةُ الدلاليَّةُ عندَ فخر المحقِّقين أساسها معرفيّ عقليّ، ينظر إلى اللغةِ على أنَّها حقيقة ظاهرةٌ، وأنَّ طبيعتَها مُتمثِّلة بالكلامِ الذي هو جنسٌ صوتيٌّ ظاهرٌ قائمٌ على النَّظمِ والانتظام، يَهدفُ الى تَرتيبِ الحروفِ، ليُؤلِّفَ بَعدَ ذلكَ جُملًا وعِباراتٍ مُنتظمةً ذاتَ معنًى مفهومٍ مقصودٍ.

٣. إنَّ صوتيَّةُ الكلامِ لم تَكن فِكرةً سَطحيَّةً هامشيَّةً عند فخر المحقِّقين، بل هي غَوصٌ في عُمقِ مَاهيةِ اللغةِ؛ لأنَّ المَعنى أيضًا هو مُصطلحٌ ما زالَ يُمثِّلُ لغزًا في تفكيرِ الباحثينَ، ويراه فخر المحقِّقينُ مُتحقِّقٌ معَ الصوتِ لا يَنفصلُ عنه، أو هو مَظهرٌ من مظاهرِه.

٤. في نظم الكلام، رأى فخر المحقِّقين أنَّها عمليةَ تتوافرُ في الحروفِ والأصواتِ، وقَصَدَ بالحروفِ المنظومةِ نَفسَ الحروفِ، وبالحروفِ المسموعةِ (الأصوات)؛

لأنَّ عمليَّـةَ النظمِ التي تَلحـقُ الحروفَ تُؤكدُ علاقةَ الزمـنِ، أي إنَّها تُعبِّرُ عن عمليَّةٍ تتابعٍ مُتقنةٍ في خَلقِ الحروفِ وتواليها، لِتتكوَّنَ منها الكلماتُ التي تَنتظمُ هي أيضًـا في جُملٍ، ومن ثَمَّ في نصوصٍ، وهذا التأليفُ يشـبهُ ائتلافَ الجواهرِ المفردةِ بعضها مع بعضها الآخر.

٥. في حدِّ الحقيقة والمجاز، جنح فخر المحقِّقين في حدِّ الحقيقة نحو قيد الاستعمال، الذي يمثِّل مرحلة متأخِّرة عن الوضع وإرادته، وركنَ ابتداءً في حدِّه إلى اللغة، فـرأى أنَّ الحقيقـة في اللغة هي عـلى وزن فعيلة، وهي إمَّـا بمعنى فاعل، أي: الثابت بنفسـه، أو بمعنى مفعول، أي: المُثبَتة بغيرها. وفي حدِّ المجاز، لم يخالف فخر المحقِّقين الرأي المشـهور بـين الأصوليِّين، بقيوده الممضـاة عندهم: من سَبْقِ وَضْعٍ، واستعمالٍ في غير ما وُضِعَ لهُ، لعلاقةٍ بينه وبين الحقيقة.

٦. في التفريـق بين الحقيقية والمجـاز، تبيَّن أنَّ فخر المحقِّقين يرى أنَّ الفصل بينهما وضعيٌّ عرفيٌّ محصورٌ في واضعي ومسـتعملي الألفاظ، إمَّا بدلالاتها الحقيقيَّة، أو دلالاتها المجازيَّة، واستباق أذهان العُرف لهذه الدلالات.

٧. احتفـى فخر المحقِّقين بالـدلالات القصديَّـة لحروف المعاني التي درسـها في شرحـه، فحافظ على معانيها الأصليَّة التي أثبتها لها السـماع اللغويّ، ولم يُفرِّع في معانيها، ويُعدِّد في اسـتعمالاتها، كما فعل اللغويُّون المتأخرِّون. وقد اسـتُدلَّ بالبحث أنَّ فخر المحقِّقين كان على اطلّاعٍ واسـعٍ بالأحكام العامَّة والتفصيليَّة لهذه الحروف، ودلالاتها.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول: محمَّد بن عليّ الشوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمَّد بن سهل بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٣. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمَّد النَّحَّاس(ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤. الإيضاح العضديّ: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٥. البحث الدلالي عند المعتزلة: عليّ حاتم الحسن، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصريَّة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٦. بحوث في علم الأصول: السيِّد محمود الهاشمي الشاهروديّ، تقرير أبحاث السيِّد محمَّد باقر الصدر، مؤسَّسة الفقه ومعارف أهل البيت عليهم السلام، ط١، ١٢٠١٢م.

٧. البديع في علم العربيَّة: أبو السعادات المبارك بن محمَّد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين الزركشيّ (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، بيروت، ط١، ١٩٥٧م.

٩. تأويل مشكل القرآن: أبو محمَّد عبد الله بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، (د.ت).

١٠. التعريفات: السيِّد الشريف عليّ بن محمَّد الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.

١١. التقريب والإرشاد في أصول الفقه: أبو بكر محمَّد الباقلَّانيّ (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: محمَّد السيِّد عثمان، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

١٢. التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام: ابن أمير الحاج الحلبيّ (ت ٨٧٩هـ)، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمَّد عمر، دار الكتب العلميَّة بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١٩٩٢،١م.

١٤. حروف المعاني والصفات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجيّ (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنِّيّ الموصلِّيّ (ت ٣٩٢هـ)، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب، ط٤، (د.ت).

١٦. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمَّد شاكر، طبعة المدنيّ بالقاهرة، دار المدنيّ بجدَّة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٧. دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، (د.ت).

١٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمَّد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٩٧٥م.

١٩. شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك: أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمَّد الأشمونيّ (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

٢٠. شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفيّ (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مؤسَّسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.

٢١. شرح المفصَّل: موفَّق الدين أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدَّم له: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٢. شرح التسهيل: محمَّد بن عبد الله، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد، و د. محمَّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

٢٣. الصاحبي في فقه اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مؤسَّسة المختار، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٤. الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة: أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٥. الطراز الأوَّل والكنَّاز لما عليه من لغة العرب المُعوَّل: السيِّد عليّ بن أحمد ابن محمَّد معصوم الحسينيّ المعروف بـ(ابن معصوم المدنيّ) (ت ١١٢٠هـ)، تحقيق: مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (د.ت).

٢٦. العدَّة في أصول الفقه: أبو جعفر محمَّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمَّد رضا الأنصاريّ، مطبعة ستاره، قم، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٧. علم اللغة: محمود سعران، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٢م.

٢٨. العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٩. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقَّب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٣٠. الكليَّات: أبو البقاء أيُّوب بن موسى الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣١. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، المحقِّق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٢. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، قدَّمه وعلَّق عليه: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، (د.ت).

٣٣. مجاز القرآن وخصائصه الفنيَّة وبلاغته العربيَّة: د. محمَّد حسين عليّ الصغير، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، (د.ت).

٣٤. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٥. المحيط بالتكليف: عبد الجبَّار بن أحمد الهمدانيّ (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عمر السيِّد عزمي، مراجعة: الدكتور أحمد فؤاد الأهوانيّ، الدار المصريَّة، (د.ت).

٣٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، دار القدس للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣٧. معارج الأصول: نجم الدين جعفر بن الحسن المحقِّق الحِلِّيّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمَّد حسين الرضويّ، مطبعة سرور، قم، ٢٠٠٣م.

٣٨. معاني القرآن: أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمَّد عليّ النجَّار، وعبد الفتَّاح إسماعيل الشلبيّ، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت).

٣٩. المعجم الشامل للمصطلحات العلميَّة والدينيَّة: إبراهيم حسين سرور، دار الهادي، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمَّد عليّ حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.

٤١. المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبَّار بن أحمد (ت ٤١٥هـ)، الشركة العربيَّة، مصر، ط١، ١٣٨٠هـ.

٤٢. مفاتيح الغيب، التفسير الكبير: فخر الدين محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيميّ (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.

٤٣. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمَّد السكاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٤٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة

معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أمِّ القرى، السعوديِّة، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٥. مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٦. المقتضب: أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.

٤٧. المنخول من تعليقات الأصول: أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، حقَّقه د. محمَّد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.

٤٨. نهاية المأمول في شرح مبادئ الوصول إلى علم الأصول: فخر المحقِّقين، محمَّد ابن الحسن بن يوسف الحِلِّيّ (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الشيخ حميد رمح الحِلِّيّ.